

دور الحاضنات في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل

مقدمة:

التغيرات السريعة الحركية التي يشهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين أساهها التطور التكنولوجي، واعتماد الاقتصاديات العالمية على بعضها البعض في ظل كل ذلك ومع انتشار وتوسع الفكر الليبرالي الذي ينادي بتحرر الاقتصاد وفق منطق اقتصاد السوق دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فتحقيق التنمية الشاملة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال آليات السوق. وهو الفكر السائد انطلاقاً مما يشهده العالم من تحولات هامة في موازين القوى الاقتصادية والتحول في الفكر الإيديولوجي لغالبية دول التخطيط المركزي التي أصبحت تعتمد على قوة السوق انطلاقاً من الدعوات المنادية بتحرير الاقتصاد اعتماداً على قوة العرض والطلب.

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في الاقتصاديات الحديثة من حيث مشاركتها في الناتج الوطني، ولما لها من مساهمة فعالة على توظيف العمالة، حيث نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتزايد باستمرار في الولايات المتحدة الأمريكية فقد زاد عن 22 مليون مؤسسة وأكثر من 21 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالاتحاد الأوروبي (1).

لذا يجب البحث عن أساليب أداء وآليات تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان استمراريتها وبقائها، وما هي الاستراتيجيات اللازمة لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع أساساً إلى الدور الذي تلعبه في النهوض الاقتصادي وفق ما تقدمه من خدمات لجميع القطاعات الاقتصادية ولما لها من دور في امتصاص اليد العاملة لأنها المولد الرئيسي للمنتجات الجديدة، نظراً لقدرتها على التطور والنمو والاستمرارية بالرغم من تميزها بسرعة الاختفاء والظهور الناتج عن الإفلاس والتكوين بسرعة.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعيش في بيئة تنافسية شديدة لزاماً عليها أن تحسن من أدائها لضمان استقرارها واستمراريتها لمواجهة هذه المنافسة، كل ذلك أدى إلى ظهور منظومة تهدف إلى تدعيم تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة ثلاث سنوات في شكل حاضنات أعمال عند نشأتها وتطورها مدعماً للمواهب والابتكارات وبراءات الاختراع وروح المبادرة من خلال تسويق المبادرة الإبداعية والأفكار وتنسيق استخدامها لضمان الاستدامة والاستقرار عن طريق موافقتها لتذليل وتسهيل الصعوبات التي تواجهها.

في هذه الورقة البحثية نحاول دراسة:

- سبل امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة التنافسية منذ نشأتها وضمان البقاء والانتشار والنمو في بيئة تتميز بسوق تسوده الحرية التامة للتبادل الاقتصادي.
- ما هي العناصر والآليات التي تزيد من تنافسية المؤسسة حاضرا ومستقبلا.
- كيف يمكنها اكتساب مهارات وكفاءات في أدائها لتسمح لها بالبقاء والمنافسة في مجال نشاطها محليا وخارجيا لأن ضمان استمراريتها هو ضمان لبقاء منصب العمل وتوسعها وانتشارها وتفعيل أدائها يعن خلق مناصب عمل جدية وتخفيض تكلفة الإنشاء.

لدراسة ذلك قمنا بالتطرق في هذه الورقة البحثية إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: الحاضنات ودورها في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية

- مهما تعددت تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلفت إلا أنها تلعب دورا هاما وهي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية ويبرز هذا الدور من خلال المزايا التي تنتم بها نذكر منها:
- الفعالية في التسيير تعتمد طرقا لا تتميز بالتعقيد وهذا واضح من خلال هيكلها التنظيمي باستخدام أسلوب تسيير حديثة.
 - إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سهل من نواحي متعددة من حيث أنها لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة، قد تكون في شكل مؤسسات أفراد أو تضامن.
 - الإجراءات الإدارية الخاصة بنشأتها بسيطة عكس المؤسسات الكبرى.
 - تحقيق منتجات جديدة خدمية أو غير خدمية.
 - تلعب دورا فعالا في النمو الاقتصادي لأنها بيئة الاختراعات والابتكارات.
 - لها ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى من حيث انتشارها وهي مصدر توريد لهذه المؤسسات.
 - تعمل على تخفيض البطالة عن طريق توفير مناصب عمل جديدة.
 - للمستهلك كما للمؤسسات الكبرى احتياجات خاصة وتختص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق ذلك بتكلفة أقل وسرعة أكثر.
 - الكفاءة الاقتصادية عن طريق استخدام تقنيات جديدة في عملية الإنتاج وتقديم الخدمات المميزة.

إضافة إلى المزايا فهناك كثير من السلبيات التي تكون عائقا لتلعب دورا محوريا في التنمية نذكر منها:

- عدم استغلالها للفرص التي تسنح لها وذلك لمجموعة من الأسباب أهمها: محدودية رأس مالها ومحدوديتها في التمويل وعدم درايتها بالسوق من جهة وجهلها للمعاملات مع البنوك.
- تعرضها للتصفية بسهولة إذا حدث لها أي طارئ وخاصة الظرف الناتج عن عدم الدراية بالتسيير والتخصص.
- عدم تحكمها في التطور التكنولوجي وكذا العوامل السياسية والقانونية والاقتصادية.
- تعاني من مشكل الإنشاء والتنظيم ومشكل الدعم الفني والبحث.
- مرتبطة ارتباطا كليا بالمالك أو المالكين لها من خواص وعموميين وهذا يؤثر سلبا على أدائها وقد يؤدي إلى تلاشيها.
- عدم التحكم في مجالات الإدارة والتسيير مما يقلل من توفير الشروط المواتية والمناخ المناسب لنجاحها.

- عدم المخاطرة لجهلها للأساليب الإدارية وتحليل السياسات والاستشراف للمستقبل.
- حاجتها المستمرة للكفاءة المتميزة والاستجابة لحاجات المستهلك وتجنيدها مستمرا لمعارفها لتحقيق الميزة التنافسية بتكلفة منخفضة لتحقيق قيمة مضافة ليرتفع العائد (الربح).

كل السلبيات المذكورة سابقا تعتبر عائقا أمام تحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها ونموها هو ما أدى إلى البحث عن تنظيم يرافق هذه المؤسسات ليقال من مصاعبها ويقودها للزيادة ويضمن لها حظوظ نجاحها واستمراريتها ويقال من حجم مخاطرها ويضع لها آليات نجاحها، هذا التنظيم يتمثل في الحاضنات.

المحور الثاني : الحاضنات- نشأتها وتطورها- مفهومها أنواعها- أهميتها ودورها- وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نماذج: عن الحاضنات

تاريخا أو مشروع تمت إقامته في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1959 (1) وهي من أقدم التجارب إثر قيام عائلة أمريكية بتحويل مقر شركتها المتوقفة عن النشاط إلى مركز للأعمال حيث تقوم بتأجير ذلك للأفراد الراغبين لإقامة مشروع مع العلم أن العائلة توفر وتقديم الاستشارة والنصائح "ومع النتائج المحققة" (أصبحت الفكرة بما يعرف بالحاضنة) وتوسعت الفكرة وانتشرت وأصبحت تستقبل الآلاف ومازالت تعمل لحد الآن. وتوسعت بشكل منتظم بداية في الثمانينيات من القرن الماضي (2).

بدأت هيئة المشروعات الصغيرة بوضع برنامج للتنمية وأنشأت عدد من الحاضنات بلغت 20 حاضنة وازداد توسعها أكثر بعد قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال بتنظيم صناعة الحاضنات ومع نهاية 1997 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية 550 حاضنة وتطور هذا التنظيم (الحاضنات) ليصل إلى 350 حاضنة في العالم 1000 حاضنة في الولايات الأمريكية (3).

وقد تم إحصاء 4800 حاضنة أعمال في العالم منها 2000 حاضنة بالولايات المتحدة لتأتي والصين 600 ألمانيا بـ 300 كوريا الجنوبية 200 واليابان 190 مقابل كل ذلك 32 حاضنة في الدول العربية ومع 2008 تم إحصاء 7000 حاضنة أعمال عبر العالم وتلعب المنظمات والهيئات الدولية دورا كبيرا في إنشاء وتفعيل حاضنات الأعمال.

تعريف الحاضنات:

تعريف حاضنات الأعمال وفق أدبيات إدارة الأعمال نذكر منها:

1. هي مؤسسة صممت خصيصا لتسريع نمو ونجاح شركات الأعمال من خلال سلسلة من المصادر والخدمات الداعمة التي تتضمن: المساحة الضرورية، التمويل التدريب، الخدمات العامة وشبكات الاتصال(2).

2. هي منظومة ذات كيان قانوني لديها إنجازات اللازمة والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهمها وهي مختصة في تقديم الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة للمؤسسات والأفراد والذين يرغبون في البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة.

3. هي عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع.

4. هي عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشأة الأعمال وهذه العملية تحتوي على تقديم وتزويد المبادرين بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع (4).

5. هي مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها فرصة ذات كيان قانوني لديها إنجازات اللازمة والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهمها. وتقدم هذه المؤسسة خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر والذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيض الأعباء محلة الانطلاق ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة وبعد انتهاء والفترة الزمنية المحددة والخروج من الحاضنة لإفساح المجال أمام مؤسسات صغيرة أخرى من مرحلة التأسيس الأولي للاستفادة (5) مما سبق يمكن أن نتصور الحاضنات بأن ذلك المكان الذي يحتضن فيه الطفل (غير المكتمل الولادة) عند ولادته بهدف استكمال نموه وتخطي الصعوبات، وذلك بتوفير كل السبل لرعايته وبعد التأكد من نموه وقدرته على النمو وإمكانية حياته وسط ومع الآخرين يغادر الطفل الحاضنة.

نجد أن الحاضنة تمر بالمراحل التالية عند نشأتها: (6)

- مرحلة تطور الحاضنة

- مرحلة التأسيس والبناء

- مرحلة التطوير

- مرحلة الحاضنة الناضجة

ولنجاح هذه المراحل لابد من توفر:

- بيئة عمل مساعدة
- تعيين الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى ضمه لتحقيقه
- ضمان التمويل اللازم
- للمؤسسات العامة والخاصة وللهيئات والمنظمات الدولية والحكومات دور هام في نجاح الحاضنات.

أطراف الحاضنات:

تجمع الحاضنات أطراف متخلفة منها:

- الحاضنة
- مؤسسات عامة أو خاصة
- الأطراف الممولة: الحكومة، الجامعات، المجتمع ككل.

كيف تعمل الحاضنات (آلياته):

إذا كان الهدف المحوري والأساسي للحاضنات هو الترويج ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة الصعوبات التي تواجهها من مرحلة النشأة أو الولادة. وتقديم جملة من الخدمات لكن آليات تفعيلها فعملها يختلف من دولة إلى أخرى ومن بين الآليات:

- 1- تقديم الخدمات للأعضاء المنتسبين للحاضنات أي الذين قدموا طلب تقديم خدمة من الحاضنات.
- 2- تقوم لجنة مختصة بدراسة جميع الطلبات (للانتساب) للذين لهم أفكار يريدون تطبيق وتنفيذها (مشروع).
- حيث تقوم اللجنة بإصدار قرار بقبول أي نوع من الأفكار وذلك بصدد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- 3- يبدأ توافد المنتسبين إلى الحاضنة للحصول على التسهيلات والخدمات والوسائل اللازمة وحل المشاكل التي تواجه المستثمرين (المشاريع) ورفع القيود التي قد تؤثر على التفعيل أو الفعالية.

ومنه يمكن تلخيص الآليات العمل الحاضنة في:

إذا كانت الحاضنة هي منظومة من الأنشطة تدار بواسطة هيكل إدارة صغيرة توفر مساحات (ورشة عمل) وخدمات إدارية مشتركة وفرص التسويق المقابل رمزي ومعقول في السنوات الأولى للمشروع قصد تخفيض الأعباء المادية الواقعة على عاتق المبادرة وتقليل مخاطر الفشل للمشروعات الصغيرة

وتحتضن المشاريع وفق المراحل الآتية:

- مرحلة المناقشة ودراسة جدول المشروع
- مرحلة إعداد خطة المشروع
- مرحلة الانضمام للحاضنة والبدء النشاط
- مرحلة النمو وتطوير المشروع
- مرحلة التخرج من الحاضنة
- مرحلة المتابعة ما بعد التخرج

نجاح ومعوقات الحاضنات:

عوامل النجاح:

- المبادرة وأصحاب المشاريع الصغيرة في أن يتميزوا بالوعي
- اختيار مكان الحاضنة
- الدراسة الجيدة لجدوى المشروع
- العمل على تطوير التشريعات وفقا للبيئة لتحقيق إمكانيات تطبيقه بالقطاعين العام والخاص.
- العمل على توفير تعاون بين كل الأطراف المعنية
- التقييم المستمر للأداء الحاضنات.
- مدير الحاضنة يجب أن يتميز بالمعرفة العلمية والذكاء والمهارة وأن يكون سريع الاتصال وتحليل وتفسير لأشياء والقدرة في اتخاذ القرار بدون تردد.
- توفير بيئة عمل مناسبة.
- تحديد بدقة مجالات نشاط الحاضنة ومع من تتعامل أي تحقيق الهدف.
- تحديد بدقة المشروعات الصغيرة التي يمكنها الانتساب للحاضنة مع الإجراءات الواجب اتخاذها.

معوقات الحاضنات:

- الاتكالية: حيث تعتمد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات فيجب في بعث روح الاعتماد على مواهب وأفكار وإبداع أفراد المؤسسة.
- عدم توفر النصوص التشريعية.
- عدم تنسيق أو ضعف العلاقة بين الأطراف وانعدام المساعدة وخاصة بين قطاعة التنمية ومؤسسات البحث العلمي والمشاريع المتشابهة.
- نقص الكفاءات وضعف قنوات الاتصال.
- هروب أو عزوف القطاع الخاص خاصة في الجانب التمويلي.

- إضافة إلى كل خلل في عوامل النجاح فيؤثر سلبا على أداء الحاضنات مما يكون له نتائج سلبية على نشاط المشاريع الصغيرة.

أنواع الحاضنات:

تحدد الأنواع وفق ما تقصده من ذكر النوع:

1- حسب أهداف وطبيعة عملها:

- إقليمية: حسب المنطقة الجغرافية باستغلال واستخدام موارد تلك المنطقة (خامات، خدمات، استثمار ،طاقات شبانية، شريحة من المجتمع مثلا المرأة....)
- دولية: تعتمد على التعاون الدولي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية (رأس المال، التكنولوجيا، تأهيل المؤسسات الوطنية.....)
- صناعية: حاضنات تقام داخل منطقة صناعية معينة
- متخصصة: تقديم نشاط محدد في قطاع معين وفيئة معينة
- تقنية: تقدم الحاضنات تصاميم نفسية
- لمنتجات معينة جديدة
- بحثية: تحدها في الجامعات ومراكز البحث والتطوير ويستغل أبحاث وأفكار الأساتذة الجامعيين والباحثون.
- الأنترنت: تقدم المساعدة من مجال الأنترنت.
- موجهة لفئة معينة.
- جامعيين
- معوقين
- شباب
- حاضنات تكنولوجيا تهتم بالمشروعات ذات الصيغة التكنولوجية
- حاضنات مغلقة: هو نوع التقليدي لها موقع معين ومساهم جديد
- حاضنات مفتوحة (الافتراضية، بدون جدران) لا تنحصر في حيز محدد أو مساحة معينة.
- حاضنات أعمال عامة: تتعامل مع كل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتهتم بتخصصات مختلفة (متنوعة) وفي كل الأنشطة الإنتاجية مهما كان نوعها.
- حاضنات أعمال متخصصة.

حسب الملكية: (8)

- عمومية: بشكل عام لا تسعى لتحقيق الأرباح تدعمها يتم من طرف الحكومة.
- الخاصة: تسعى إلى تحقيق الأرباح مدعومة من طرف القطاع الخاص.
- المختلطة: مشتركة مساهمة كل من الحكومة والمؤسسات الخاصة.

وطبقا لفسلفة التجربة الفرنسية، وتفرق بين مفهومين أو نوعين: الحاضنات (incubateurs) والمشاتل (pépinière). (11)

النوع الأول: الحاضنات (incubateurs)

يعد النوع الأول (الحاضنات) أولى مراحل انتساب المشروع للحاضنة، إذا تركز الحاضنة على توفير الدعم الفني، والإداري، وكذا التمويل لتشجيع إقامة مشروعات جديدة، فتتعاقد مراكز الاحتضان مع أصحاب الأفكار التكنولوجية لتسهيل دخولهم في شراكة للاستفادة من مدخلات البحث مع معامل وأبحاث وأدوات بهدف الوصول إلى منتج قابل للتسويق، دون أن تستضيف هؤلاء. بمعنى الحاضنة عبارة عن مركز دعم شامل لا يفي بتخصيص مكان المشروع.

النوع الثاني: المشاتل (pépinière):

يعد النوع الثاني (المشاتل) المرحلة التالية، حيث يوفر هذا النوع حزمة متكاملة من الخدمات الفنية، الإدارية والمالية والاستشارات المتخصصة، إضافة إلى الموقع أو الوحدات التي ستحتضن المشروع. وتكون المشروعات التي تم احتضانها بالنوع الثاني، هي من مخرجات النوع الأول، والتي أثبتت قدرتها على الانتقال (المشاريع) من الإطار النظري البحثي إلى الإطار التطبيقي الفعلي (الوصول إلى مرحلة الإنتاج).

وهناك العديد من المشروعات يمكن لها أن مباشر وبالنوع الثاني، وهي في الغالب من قبيل المشروعات التكنولوجية المتوسطة، سواء كانت من قطاع الخدمات، أو من قطاع الصناعة، حيث تتولى المشتلة pépinière توفير وحدات، ومكاتب مجهزة، وشبكات الحاسب الآلي، ومعامل، وورش، وكذا الخدمات التي تساعد صناعات محددة بذاتها، إلى جانب كافة أشكال الدعم الأخرى (الاستشارات، التدريب ...)

3- النموذج الماليزي:

انطلاقاً من دخولها في الاقتصاد المعرفي عن طريق إنشاء الحاضنات بهدف تنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومن ذلك سطرت الحكومة الماليزية خطتان طويلتا الأجل (12)

الخطة الأولى: خلال المرحلة 1996-2000.

اهتمت بتفعيل الصناعات الصغيرة الموجهة في إنتاجها للسوق الداخلي

الخطة الثانية: 2000-2005:

ركزت على القطاعات الإنتاجية والقطاعات التصديرية واهتمت الخدمات المتخصصة والبحث والتطوير وقد كونت حاضنات تكنولوجيا وتشمل مشاكل تكنولوجيا، مثل جامعة مالاياها جامعة بيبتر، كما أنشأت مركز الحضانة التكنولوجي، حقائق الإبداع التكنولوجي كما تشير إلى أن الحضانات قد أنشئت في بدايتها عن طريق الاتجاهات والمراكز البحثية(73).

وفي ذكر: - الحضانة التكنولوجية

- مركز الإبداع التكنولوجية

- مركز التكنولوجيات الذكية

وقد المكونة الماليزية للمعهد الماليزي للمواصفات والبحوث الصناعية لتكون منظمة وطنية للمعايير والجودة وكمروج للتميز التكنولوجي للصناعة الماليزية وقد ربطتها بوزارة المالية ويعبر المعهد المحرك الرئيسي للبحوث الصناعية والتطوير ويلعب دورا فعالا في الديناميكية الاقتصادية. كما أنه عمل (المعهد) على تشجيع البحوث العلمية كما أدى على زيادة الكفاءة ولعب دورا في نقل التكنولوجيا كما أنه وضع المعايير اللازمة لضمان الجودة والمنافسة.

4- مناقشات الأعمال في الجزائر

القانون التوجيهي لسنة 2001 يوح أهم الخطوط للتكفل لأفضل للمؤسسات ص م، ويتضمن القانون في نصه، إنشاء وكالات وصناعية تعمل على تأهيل المؤسسات ص. م ودعمها وتنميتها ومرافقتها عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض.

وقد حاولت الحكومة الجزائرية وضع الأطر القانونية لإنشاء الحاضنات وأعطى لها تسمية والمشاكل... وتم تعريفها (14) وفقا للمرسوم التنفيذي 03-78 والخاص بالقانون الأساسي لمشاكل المؤسسات وعرفها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتخذ المشاكل الأشكال الآتية":

- المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات
- ورشة الربط: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية
- نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المتميز إلى ميدان البحث.

4.2- أهداف المشاتل

يهدف إنشاء حاضنات الأعمال في الجزائر إلى تحقيق مجموعة من النقاط تتمثل في: (15)

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسسي
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة
- العمل على أن تصبح المؤسسات على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي

4.3- دور المشاتل في دعم المؤسسات الصغيرة الناشئة

تكلف الحاضنات في الجزائر بمجموعة من الأدوار الرئيسية وهي محددة لديها في دفتر الشروط

النموذجي المرفق وفقا للقانون وتتمثل في:

أ. تسيير وإيجار المحلات

إذ تتولى المشاتل احتضان أصحاب المشاريع وتضع المحلات تحت تصرفهم بحيث تتناسب مساحة هذه المحلات مع طبيعة المشكلة واحتياجات نشاطات المشروع.

ب. تقديم الخدمات

تقوم المشاتل بتقديم مجموعة من الخدمات المتعلقة بالتوظيف الإداري والتجاري للمؤسسات الحديثة النشأة والمتعهدين بالمشاريع، كما تضع المشتلة تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي ويمكن أن تختار المشتلة تطوير استعمال التكنولوجيا الحديثة الأكثر تقدما بالإضافة إلى خدمات أخرى منها:

- استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس
- توزيع وإرسال البريد وطبع الوثائق
- استهلاك الكهرباء، الغاز والماء
- تقديم إرشادات خاصة للمؤسسات المحتضنة كالمرافقة، المتابعة قبل الإنشاء وبعدها
- تقديم استشارات في مختلف المجالات، القانون، المحاسبة، التجارة المالية، مبادئ تقنيات التسيير.

4.4. مراكز التسهيل:

في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل إنشائها وتطورها أقدمت الجزائر على خلق آلية أخرى إلى جانب الآليات الإدارية وحاضنات الأعمال أو مشاتل المؤسسات ألا وهي آلية مراكز التسهيل لضمان حسن سير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

أ. تعريف مراكز التسهيل:

هي "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقبال المالي يتم إنشائها بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وترمي إلى تحقيق الأهداف التالية: (16)

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين
- تطوير ثقافة المقولة
- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدة الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية
- الحث على تنمية البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية
- تجميع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي
- تهيئة الكفاءات البشرية وعقلية استعمال الموارد المالية
- إنشاء قاعدة معطيات حول نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيات الجديدة
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

ب. مهام مراكز التسهيل:

- على ضوء الأهداف المذكورة سابقا تتولى مراكز التسهيل القيام بالمهام التالية:
- دراسة الملفات التي يقدمها أصحاب المشاريع والإشراف على متابعتها.
- مساعدة أصحاب المشاريع على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة التأسيس.
- تجسيد اهتمامات أصحاب المشاريع في أهداف عملية وتوجيههم حسب مسارهم المهني.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير.

- تشجيع نشر المعلومات والدراسات المتعلقة بقرص الاستثمار.
- دعم تطوير القدرة التنافسية للمشاريع.
- مساعدة المؤسسات الجديدة ونشر التكنولوجيات الجديدة.

ج. الخدمات التي تقدمها مراكز التسهيل

تقوم مراكز التسهيل بتقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة وذلك في إطار مساعدة المؤسسات الجديدة، وتمثل هذه الخدمات في:

- تقديم الخدمات في مجال الاستثمار في ميادين التسيير والتسويق الموارد البشرية وغيرها المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الاستشارات التكنولوجية المسبقة عن طريق خبرات متخصصين من أجل دراسة العوائق التقنية المرتبطة بالدعم التكنولوجي
- المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية الكلية والجزئية للمصاريف المنفقة مع مخابر البحث لتطوير المشاريع المبتكرة.

د. المؤسسات الحاضنة ومراكز التسهيل في الجزائر

تم وضع ميكانيزمات وبرامج تهدف إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آلية مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات

التي انطلق إنجازها ابتداء من سنة 2007، وفي إطار البرامج الخماسي 2005-2009 تم إنجاز 50 مشروع من بينها 33 مركز تسهيل و17 مشتلة للمؤسسات، ولم يتم استلام سوى 15 مشروعا من مراكز التسهيل و10 مشاتل المؤسسات، وفيما يخص مباشرة النشاط إنهفان لم يباشر العمل إلا بـ 7 مراكز تسهيل و4 مشاتل مؤسسات على غاية سنة 2011 في حين يوجد 1638 مركز تسهيل في طور الإنجاز".²⁵

بالإضافة إلى إنشاء 14 مشروع آخر في إطار برنامج 2010-2014 من بينها 04 مراكز تسهيل و 10 مشاتل المؤسسات حاضن على مستوى المشاتل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03- 78 المؤرخ في 2003/02/25 وهذا يوضحه الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (01): عدد مراكز التسهيل في طور الإنجاز إلى غاية جوان 2011

عدد المشاريع المرافقة و/ أو المستقبلية	مراكز التسهيل
309	تبيازة
951	وهران
09	أدرار
210	برج بوعريريج
24	إليزي
128	جيجل
07	تنمراس
1638	المجموع الإجمالي

المصدر: شرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 16، 2011،
وزارة الصناعة م و ترقية الاستثمار، ص 265.

الجدول رقم (02): عدد المشاريع المحضنة على مستوى مشاتل المؤسسات إلى غاية ديسمبر 2011 .

عدد مناصب الشغل المحدثة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد المشاريع المحضنة	مشتال المؤسسات
25	09	09	عناية
28	04	13	وهران
15	04	09	غرداية
/	02	02	برج بوعريريج

المصدر: شرية المعلومات الإحصائية للم الص والم، العدد 20، 2012، وزارة الصناعة والم الص الم وترقية
الاستثمار ص: 32

بالنسبة للمشاريع المحضنة لدى مشاتل المؤسسات المذكورة لأربع ولايات تنتوع مجالات تخصصها
بين تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الخدمات، الصناعة الغذائية، الألياف البصرية ونظام تحديد المواقع
العالمي، وإنتاج اللافتات، الطاقة وتطبيق الشمسية.

الخاتمة :

في ظل ما تشهده بيئة الأعمال من تحديات. لم يعد هناك من حل أمام المؤسسات لتحقيق التقدم والاستمرار في المنافسة سوى السعي لاكتساب ميزة تنافسية على غيرها من المؤسسات العاملة في نفس النشاط. ميزة تنافسية تمكنها من البقاء في حلبة الصراع والمحافظة على حصتها السوقية . ويستدعي تحقيق التفوق على المنافسين الاستناد إلى ميزة تنافسية حقيقية . تعمل المؤسسة على بنائها بعد إدراك وتفكير عميقين. حتى تضمن لنفسها قدرة تنافسية عالية تعزز من مركزها التنافسي. حيث تستطيع المؤسسة تحقيق هذه الميزة من خلال تحديدها للأبعاد أو الأسبقيات التنافسية والتي تشمل كل من التكلفة والجودة والمرونة والتسليم والإبداع. حيث تستطيع عن طريقها تقديم منتجات وخدمات تلبي تطلعات عملائها. بالاعتماد على مصادر عديدة للتميز كالموارد باختلاف أنواعها و الكفاءات.

فموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشمل دول العالم بهدف تنمية اقتصادها بالنظر إليها على أنها أساس تحقيق التنمية المستدامة . ونظرا للصعوبات والمخاطر المتعددة التي تواجه هذه المؤسسات خاصة عند إنشائها هو ما استدعى إلى ضرورة البحث عن يدعمها ويرافقها لتخطي كل الصعوبات والمخاطر وكانت الآلية هي تنظيم يسمى بالحاضنات. يرافق المؤسسة ويقدم لها الرعاية إلى أن تصبح قادرة على النمو و مؤهلة لمستقبل تنافسي.

من دراستنا بالورقة البحثية تتأكد العلاقة الترابطية بين الحاضنات ومرحلة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالحاضنات تعتبر الأداة الفاعلة الرئيسية في تحقيق التنمية لما تقدمه من فرص عمل جديدة والمحافظة على المنصب المكتسب. كما تساهم في خلق الثروة وتحقيق قيمة مضافة. وما يؤكد ذلك هو الاهتمام الدولي في بناء اقتصادياتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وما تقدمه الحاضنات من خدمات بأشكالها المختلفة . وهي أيضا تمثل آلية لها باعتبارها تعمل على خلق المزيد من فرص العمل لما تلعبه من دور في تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية تعمل على :

- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية أفرزه الاتجاه العالمي نحو تعاظم دور هذا النوع من المنظمات
- السماح لأصحاب الأفكار الرائدة من تجسيد أفكارهم في ظل قدراتهم المالية المحددة
- خلق روح العمل و تنميته
- اعتماد البحث العلمي المبدع والعمل على تطويره
- العمل على ترقية الاقتصاد الوطني
- تشجيع القطاع الخاص على إقامة الحاضنات
- تفعيل العمل الحر والابتعاد على الوظائف الحكومية

- العمل على تكرار تنظيم الملتقيات والندوات
- يجب استغلال العقل المبدع والمبتكر وتوظيف البحث العلمي في إحداث التغييرات التي تخدم المجتمع
- العمل على بناء مجتمعات معرفية قادرة على تفعيل الخدمات
- تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دعم من الحاضنات التي تعتبر الآلية الفاعلة في الدعم والمرافقة
- إذا ما استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة مواصلة نشاطها بنجاح فهذا يدل على قدرتها على مواجهة الصعوبات
- للحاضنات دور في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة .

التوصيات :

- إحلال الاقتصاد المعرفي كمصدر للثروة بدل من اقتصاد رأس المال المادي هو توجه عالمي نحو الإبداع والابتكار الذي يعتبر أساس رفع أداء المؤسسة وتحقيق عائد مرتفع
- ضرورة إدماج فكرة المبادرة والإبداع والابتكار ضمن فلسفة وثقافة الأعمال
- توفير بيئة ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضمن بقاءها واستمراريتها و يتحقق ذلك بتحقيق الحاضنة لأهدافها
- تفعيل وتوسيع الحاضنات داخل مؤسسات التعليم العالي وهيئات البحث والتطوير. للاستفادة من البحوث والإبداعات والابتكارات.
- توسيع والاهتمام بالحاضنات التكنولوجية للاستفادة من التجارب محليا ودوليا
- الحاضنات مدعوة إلى تثمين قيمة العمل الاجتماعي
- على الحاضنات الرعاية في ظل رؤية وتصور استراتيجي من شأنه الإسهام في خلق فرص عمل منتجة
- مرحلة النشأة (الميلاد) تستدعي رعاية واهتمام فائق وذلك لتعدد المعوقات وتعقد البيئة .

المراجع:

- (1) علي سماي "دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 2010/07.
- (2) إبراهيم عاطف الشرباوي "حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئي وتجارب عالمية" المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية المغرب 2005.
- (3) إبراهيم عاطف الشرباوي مرجع سبق ذكره.
- (4) علي سماي مرجع سبق ذكره.
- (5) نبيل جواد " إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مجلة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان 2007.
- (6) فيشوش حمزة " حاضنات الأعمال التقنية كالية لدعم المؤسسات الصغيرة المبدعة – دراسة لبعض التجارب العالمية" الملتقى الدولي المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة 2006/07/08.
- (7) نادية قويقح " المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهمية دعمها لحاضنات الأعمال" أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2008.
- (8) العربي تيقاوي " دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف 2006.
- (9) فوزي عبد الرزاق " إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل، رؤية مستقبلية – حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري سبتمبر 2014 – المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات مراكز ريادة الأعمال.
- (10) قوجيل محمد "تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رسالة ماجستير جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ماي 2008.
- (11) نادية قويقح مرجع سبق ذكره.
- (12) سناء عبد الكريم الخناق " خصائص التجربة الماليزية في مجال حاضنات الأعمال الملتقى العربي الخامس للصناعة الصغيرة والمتوسطة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر 2013.
- (13) سناء عبد الكريم الخناق مرجع سبق ذكره.
- (14) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 13 مرجع سابق.
- (15) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 13 مرجع سابق.
- (16) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 13 مرجع سابق.